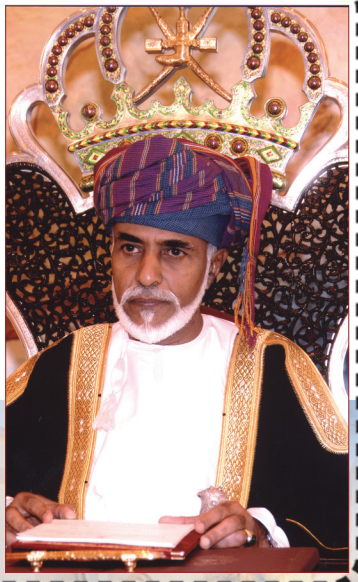

نور النطق
...
ونطق النور

رؤى

ملحق نصف شهري

تصدره جريدة عمان بالتعاون مع دائرة التوعية العلمية بوزارة التعليم العالي

١٨ نوفمبر

في هذا العدد

3 الإستراتيجية تحدد ملامح عمل التعليم العالي للسنوات القادمة

4 معايير وطنية لجميع البرامج والتخصصات المطروحة في السلطنة

6 التعليم العالي الخاص يرفد قطاع العمل بالكفاءات والكوادر المؤهلة

العدد السادس والعشرون
الثلاثاء ٢٩من شوال ١٤٢٧ هـ الموافق ٢١ من نوفمبر ٢٠٠٦ م

نور النطق... ونطق النور

التعليم العالي في النطق السامي

... يسرنا أيها المواطنون الأعزاء ، أن نبدي ارتياحنا أيضا لما تم في مجال نشر مظلة التعليم العالي في مناطق متعددة ، وذلك من خلال إنشاء الجامعات الخاصة التي تضم كليات مختلفة تقدم علوما وفنونا متنوعة يحتاج إليها الوطن وتلقى رواجا في سوق العمل الذي هو البوتقة النهائية التي تصب فيها كل مخرجات المؤسسات التعليمية . ومن هنا فإننا نرحب بإنشاء جامعات خاصة جديدة ، في المناطق الأخرى التي تحتاج إلى مؤسسات تعمل في مضمار التعليم العالي ، شريطة أن تثبت الدراسات الموضوعية جدوى إنشائها ، وأن تكون ما تقدمه من برامج على مستوى من الجودة تؤهل خريجيها للحياة العلمية ويضمن لها الاعتراف بشهادتها وطنيا ودوليا . فإلى جانب القدرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين في التعليم العالي - وهو أمر نشجعه ونحث عليه - يجب أن تحقق هذه المؤسسات التعليمية النوعية الجيدة لمخرجاتها فلا فائدة من الكم الكبير إلا إذا كان يمتاز بمواصفات ترفع من قدراته العلمية والفنية ، ومهارته العملية والتطبيقية .

إن العلم والعمل أمران متلازمان لا يستغني أحدهما عن الآخر . فبهما معا تبني الأمم أمجادها ، وتعلي بنيان حاضرهما ومستقبلهما ، وبهما معا يحقق الإنسان ذاته ، ويصل إلى ما يبتغيه من عيش كريم ، وحياة مستقرة ، وغد باسم بالأمل والرجاء ، ونحن على يقين بأن المجتمع العماني على وعي تام بهذه الحقيقة وفي هذا المقام نود أن نعلن أننا قد قررنا تقديم عون مناسب إلى الجامعات الخاصة ، تشجيعا لها على القيام بواجبها الكبير نحو تزويد المجتمع بالكوادر المؤهلة تأهيلا عاليا ، علميا وعمليا ، وبما يساعد على الارتقاء بمستوى أدائها وأداء خريجيها في مختلف ميادين العمل التي تتطلبها الحياة العصرية المتطورة.

والله ولي التوفق ،،،

تطوير رأس المال البشري من أساسيات السياسة الحكيمة للقيادة .

د.راوية البوسعيدية : الاستراتيجية تحدد ملامح عمل التعليم العالي للسنوات المقبلة.

..... إن بناء المدنية والتطور في دول العالم مرهون دائما بالقدرة على إيجاد ذات إنسانية مسكونة بهذا التطور والنمو وللإنصاف نجد أن الوطن العماني شهد خطوات رصينة للتقدم في مجال التعليم العالي خلال العقدين الماضيين فبعد مرحلة الاعتماد على الابتعاث الخارجي فقط لتأهيل الكوادر العمانية استطاعت السلطنة أن تقدم تجربتها المتميزة على مستوى التعليم العالي لتتخطى قدرتها على توفير حاجة المجتمع لمخرجات التعليم العالي فقط إلى قدرتها على جذب الراغبين في الدراسة الجامعية من طلاب المنطقة المحيطة.

وفي محاولة من ملحق رؤى لتكوين بعد بصري مقروء عن مساحات التعليم العالي بالسلطنة على مستوى الخطط والمرتكزات والمنجزات كان لنا هذا اللقاء مع معالي الدكتورة راوية بنت سعود البوسعيدية وزيرة التعليم العالي .....

■ تضمن الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عدداً من النقاط الخاصة بالتعليم العالي كيف تقرؤون ما جاء في هذا الخطاب؟

إن الخطاب السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم السنوي يعد نبراسا نتلمس من خلاله استشرافات ورؤى القيادة الحكيمة لخطط البلاد في المرحلة المقبلة ،والمستطلع للخطاب السامي الذي تكرم بإلقائه جلالته بمناسبة العيد الوطني السادس والثلاثين المجيد يستوضح بجلاء الاهتمام الدائم الذي توليه القيادة الحكيمة للتعليم العالي في السلطنة حيث أصبح يعد الركيزة الأولى للنهوض بالموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف التنمية والمشاركة الفاعلة في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة.

وقد أكد الخطاب السامي ضرورة الاهتمام بضمان جودة هذا التعليم والذي تكرس الوزارة كل الجهود لتحقيقه من خلال وضع المعايير اللازمة لضمان الجودة عند إنشاء مؤسسات للتعليم العالي فضلاً عن إنشاء الشبكة العمانية لضمان الجودة التي تعد قناة تواصل لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة والممارسات الأفضل على مستوى العالم، كما تسعى الوزارة إلى وضع مشروع المواصفات المعيارية لمؤسسات التعليم العالي لتتمكن الوزارة من تقييم هذه المؤسسات والتأكد من إتباعها لأفضل الأسس والبرامج الأكاديمية المعتمدة في الجامعات المرموقة على مستوى العالم .

كما أشار الخطاب السامي إلى استمرار القيادة في دعم للجامعات الخاصة في المناطق وهو تواصل الدعم الذي تتلقاه المؤسسات الجامعية الخاصة والحكومية من لدن جلالته مما يشير إلى الدور المهم الذي ستقوم به هذه المؤسسات في المرحلة المقبلة .

■ معالي الوزيرة كيف تقيمون إسهام وزارة التعليم العالي في بناء القدرات البشرية في السلطنة؟

إن التحولات التي عاشها العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي وتنامي الاعتماد على الإنسان في البناء الى الاهتمام في السلطنة بالإنسان العماني محوراً للتنمية و رأس مال بشري في منظومة عمان الخير .

وتسعى جميع مؤسسات التعليم بما فيها وزارة التعليم العالي إلى السير بخطى حثيثة لتطوير التعليم الذي يصب في المحصلة في إطار تنمية الموارد البشرية كجزء لا يتجزء من العملية التنموية فالمناهج والمواد العلمية المطروحة وأساليب التعليم وآلياته تسعى الى أن تحتوي على مادة عصرية ملمة بكل التطورات التكنولوجية والحياتية الحديثة وليتمكن الإنسان العماني من التعامل البناء مع متطلبات العصر في المستقبل.

■ يتصدرالحديث حول استراتيجية التعليم في كثير من المحافل الخاصة بالتعليم العالي، ترى ما أهم ملامح هذه الاستراتيجية وأهميتها المؤثرة على مساره؟

من المهم جدا الوعي بأهمية ايجاد استراتيجيات وخطط بعيدة المدى لمختلف القطاعات التنموية المهمة على أرض الوطن وقد سعت الاستراتيجية لوضع الملامح الأساسية للتعليم خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٢٠، وهي تقوم على افتراض أنه لكي تحقق عمان موقعا تنافسيا في اقتصاد عالمي متنام مبني على

المعرفة ولكي تحافظ على هذا المستوى فإنه يتوجب أعطاء أولوية قصوى للكم والنوع معا ومعنى هذا أنه ينبغي التوسع في توفير التعليم وتحسين جودته في ضوء هذه الرؤية .

ومن أجل ذلك فأن الاستراتيجية تهدف الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة تحقيق معدلات التحاق تامة في التعليم العام، ورفع الطاقة الاستيعابية في التعليم العالي بالإضافة إلى ايجاد تعليم يتوافق مع هدف والتعلم مدى الحياة.

وقد تبنت الاستراتيجية رؤية للتعليم تعتمد على المخرجات من أجل التركيز على الأداء الكفء والفعال ، وعلى قيمة ناتج النظام التعليمي وأن يتم تصميم برامج التعليم العام والتعليم العالي بناء على مفهوم التعليم المتمحور حول المتعلم الذي يوافق الهدف في أعداد خريجين مؤهلين بالكفاءات والقيم التي تمكنهم من أن يكونوا موظفين أو مهنيين فاعلين ، ومواطنين صالحين يسهمون في خدمة أسرهم ومجتمعهم.

بالإضافة على توصيات خاصة بالإدارة كوضع خطة شاملة لإدارة المرافق والبني الاساسية للمؤسسات التعليمية مبنية على بيانات دقيقة يتم تحديدها من مجلس التعليم ، ووزارتي التربية والتعليم ، والتعليم العالي بصفتها الجهات المخططة والمنفذة لمشاريع التعليم المستقبلية، مع الإشارة إلى أن الإستراتيجية قيد الدراسة وشكلت لذلك لجنة وزارية لدراسة الاستراتيجية وبلورتها تمهيدا لإقرارها من مجلس الوزراء والتشرف برفعها للمقام السامي .

ختاما ... حزمنا أوراقنا بعد أن تفتحت كثيرا من أروقة المعرفة بمستقبل التعليم العالي على أرض هذا الوطن العزيز تحدونا الغبطة ويدفعنا الأمل والثقة بالعهد الزاهر لمولانا حضرة صاحب الجلالة باني نهضة عمان بلاد العز والنماء .

مجلس الاعتماد مرجع لقضايا الجودة

د.الذهب: معايير وطنية لجميع البرامج والتخصصات المطروحة في السلطنة

أجرى اللقاء : علي بن ناصر السنيدي

تحتفل السلطنة هذه الأيام بالعيد الوطني السادس و الثلاثين ، أيام وسنوات تمر من عمر النهضة و إنجازات تتحقق على أرضنا الطيبة تسير بخطى ثابتة في ظل حكم حكيم وقائد ملهم قاد نهضة عمان المباركة ، تستنير به حكومتنا في توجهاتها السديدة نحو تحقيق أهداف ذات بعد استراتيجي واضح يضمن للإنسان العماني منابع العلم المتميزة، فمن عمان قديما كانت تنطلق نواميس الفكر لتجوب العالم وتسطر تاريخا جميلا ومشرقا تتناقله كتب التاريخ و تحتضنه الجامعات ليكون شاهدا على حضارتنا العمانية ، وحديثا حظيت مؤسساتنا التعليمية العليا في السلطنة(ومازالت) باهتمام حكومتنا فأنشأت مجلسا للاعتماد ، وذلك لمواكبة التطور السريع في أنماط التعليم العالي ، و ليضمن جودة تعليمية لمواردنا البشرية و مؤسساتنا والبرامج التي تقدمها ولإيجاد مخرجات قادرة على مواكبة التطورات التي تشهدها عمان في جميع المجالات سواء الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية ،،، ملحق رؤى كان له هذا اللقاء مع الدكتور حمد بن هاشم الذهب رئيس مجلس الاعتماد .

إنجازات المجلس

في سؤال حول إنجازات مجلس الاعتماد التي تحققت منذ إنشاء المجلس عام ٢٠٠١ يقول الدكتور : إن تجربة الاعتماد بشكل عام تجربة ناشئة وحديثة في الوطن العربي، و السلطنة من الدول السباقة في هذا المجال وقد استطاع المجلس في هذه الفترة أن يدفع بمؤسسات التعليم العالي إلى التفكير ملياً بقضايا الجودة المختلفة وأن يجعلها محور الاهتمام، خاصة وأن اعتماد أي مؤسسة أو سحب اعتمادها من قبل المجلس له تأثير كبير على سمعة المؤسسة وإستمراريتها. والاعتماد بشكل عام هو حكم على مستوى جودة المؤسسة وبرامجها وفقاً لمعايير وضوابط وضعها المجلس بناء على المعايير والضوابط الدولية المعمول بها في هذا الجانب. وقد ركز المجلس في الفترة الماضية من إنشائه في وضع المعايير والضوابط الخاصة بالاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي ووضع الوثائق المنظمة لهاتين العمليتين. كما كرس المجلس اهتمامه في الفترة الأولى من عمره لبناء أنظمته الداخلية وتوفير الموارد المالية والبشرية المطلوبة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه في رفع مستوى التعليم. وفيما يتعلق بأنشطته التقييمية فقد قام المجلس بتقييم مؤسستين تعليميتين متضمناً ذلك كافة البرامج المطروحة بهما ومجملها حوالي (١٤) برنامجاً أكاديمياً. وينظر المجلس لهاتين التجربتين إلى إنهما انطلاقة جيدة مكنت المجلس من دراسة أوضاع هذه المؤسسات والنظر في جاهزية القطاع التعليمي لخوض عمليات الاعتماد كما كانت التجربة مفيدة للمجلس نفسه حتى يتمكن من تقييم أدائه ومراجعة نظام الجودة المعمول به ليتناسب مع واقع التعليم العالي في السلطنة وليتناسب مع ما هو معمول به دولياً. وفي إطار دعم المجلس لعمليات التحسين المستمر و رفع كفاءة وقدرة قطاع التعليم العالي في مجال الجودة والاعتماد فقد قام المجلس بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي في إقامة عدد من حلقات العمل التدريبية والندوات بغرض ترسيخ ثقافة الجودة لدى القائمين على مؤسسات التعليم العالي وتعريفهم على أهم الممارسات والتطبيقات الجيدة في الجوانب ذات العلاقة بالجودة . ومن خلال هذا اللقاء أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى القائمين في تنظيم هذه الحلقات واللقاءات ومن أسهم في إنجاحها . كما أتوجه بالشكر الجزيل لجميع مؤسسات التعليم العالي التي استضافت في مقراتها عددا من البرامج التدريبية التي تم تنظيمها مؤخراً و التي أسهمت إلى حد كبير في تحقيق الأهداف المنشودة من هذه الفعاليات و البرامج التدريبية.

أهم المشاريع الحالية

وفي سؤال حول أهم المشاريع التي يعمل عليها المجلس حاليا يقول الدكتور : يعمل المجلس حاليا في عدة مشاريع تطويرية لبناء نظام متكامل لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي وفي هذا الإطار انتهى المجلس من إعداد المسودة الأولى من الخطة الاستراتيجية لإدارة الجودة في السلطنة ويتوجه المجلس إلى عرض هذه الخطة ومناقشتها مع المعنيين بمؤسسات التعليم العالي تمهيداً لاعتمادها نهائيا من قبل المجلس. وتتضمن الخطة المقترحة عددا من الأهداف من أبرزها بناء نظام متكامل ينظر في كافة جوانب العملية التعليمية وكيفية تقويمها بالإضافة إلى مراجعة وتطوير أنظمة الترخيص والاعتماد المؤسسي والبرامجي المعمول بها حالياً. كما تركز الخطة على رفع قدرة وكفاءة مؤسسات التعليم العالي من خلال عمليات التحسين المستمر لأنظمتها الداخلية وتدريب وتأهيل القائمين على هذه المؤسسات لإتباع المنهجيات الحديثة والسليمة للرفع من مستواها. كما تهدف هذه الخطة إلى وضع معايير وطنية لجميع البرامج والتخصصات المطروحة في السلطنة ليتم استخدام هذه المعايير في عمليات الترخيص والاعتماد البرامجي بالإضافة إلى وضع معايير تتعلق بالاعتراف بالبرامج المعتمدة من قبل مؤسسات دولية. ومن أبرز أهداف هذه الخطة أيضاً وضع نظام يساعد في تعزيز وتقويم جودة المؤسسات التعليمية قبل إخضاعها لعمليات الاعتماد وذلك من خلال تبني مرحلة جديدة يطلق عليها عملية تدقيق الجودة (Quality Audit) وهي عملية تسبق مرحلة الاعتماد

والغرض منها تقويم أداء المؤسسة والرفع من مستواها وإعدادها لعملية الاعتماد المؤسسي وهذا إجراء تتبعه عدد من الأنظمة الدولية الرائدة كالمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزلندة وغيرها من الدول ذات السبق في هذا المجال. كما تتضمن الخطة المقترحة أيضاً العمل على مشروع إعداد التصنيف المعياري للتعليم حيث يستخدم التصنيف المعياري للتعليم كأداة لجمع وتنظيم و إدارة المعلومات والإحصائيات المتعلقة بجميع أنشطة التعليم بمراحله ومجالاته المختلفة والاستفادة منها في تقييم الأداء وتحليل السياسات وصناعة القرارات في جميع جوانب التعليم. كما أن المجلس بصدد مراجعة الإطار الوطني للمؤهلات الأكاديمية والتنسيق مع الجهات المعنية بشأن إعداد إطار آخر للمؤهلات المهنية.

اعتماد مؤسسات التعليم العالي

وعند سؤالنا عن أهم المعايير و الشروط التي يعتمدها المجلس لاعتماد مؤسسات التعليم العالي و البرامج التي تقدمها يقول: يتم حالياً اعتماد المؤسسات من خلال الشروط والمعايير الواردة في وثيقة متطلبات نظام ضمان الجودة (ROSQA) ويتم التحقق من استيفاء المؤسسة لكافة المعايير والاشتراطات من خلال لجان التقييم الخارجية التي يقوم المجلس بتشكيلها. كما سيقوم المجلس وابتداء من العام القادم بدعم المؤسسات وتأهيلها لعملية الاعتماد المؤسسي من خلال إجراء عملية تدقيق الجودة التي تطرقنا إليها سابقاً وهي أيضاً تتطلب وجود لجان تقييمية مكونة من الخبراء والمتخصصين الدوليين والمحليين. أما بالنسبة للاعتماد البرامجي فالعمل جار حاليا لإعداد المعايير الوطنية لتقييم البرامج المطروحة والمصممة داخل السلطنة وبالنسبة للبرامج المطروحة من خلال الارتباط الأكاديمي بمؤسسات خارجية فسيتم في هذا الجانب الاعتراف بهذه البرامج وفقاً لآليات وضوابط يقوم المجلس حالياً بدراستها وسيتم في هذا الإطار التأكد من المعايير والآليات المتبعة في الدولة الشريكة ومدى تحقيق البرامج المطروحة في دولة المنشأ للجودة المطلوبة.

تقويم مراجعة الأداء

وحول سؤالنا عن الآليات التي يتبعها المجلس في تقويم ومراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي يقو ل : يقوم المجلس حالياً بمساعدة المؤسسات لتقويم أدائها من خلال التأكيد على عملية التحسين والتطوير المستمر والتي يدعمها المجلس من خلال عقد الحلقات التدريبية المتخصصة والتي تستعرض نماذج دولية لأفضل الممارسات والتطبيقات ذات العلاقة بالجودة وتقويم الأداء بالإضافة إلى قيام الأمانة الفنية للمجلس بتقديم المشورة اللازمة للمؤسسات وتعريفها بالأنظمة والمعايير ذات العلاقة. كما أن المجلس ومن خلال مقترح زتدقيق الجودةس سيسهم في تعريف المؤسسة بمستوى أدائها قبل بدء مرحلة الاعتماد المؤسسي. أما بالنسبة للإجراءات والآليات المتبعة لعمليات تدقيق الجودة فهي تشبه إلى حد كبير متطلبات الاعتماد من حيث تقديم المؤسسة التعليمية لتقريرها الذاتي والذي يتضمن دراسة تحليلية ذاتية لكافة جوانب العملية التعليمة الإدارية والأكاديمية وتقييم البنية التحتية للمؤسسة، يقوم المجلس بعدها بتشكيل لجان تقييمية متخصصة لدراسة التقرير الذاتي للمؤسسة وزيارتها ميدانياً للتحقق من أدائها واستيفائها للمعايير الواردة في وثائق المجلس. بعد انتهاء اللجان من أعمالها تقوم بإعداد تقرير شامل بشأن نتائج التقييم يلي ذلك إطلاع المؤسسة على التقرير الأولي وإبداء الرأي حوله ثم إطلاع المجلس على النتائج والتوصيات واعتمادها ومن ثم نشر هذه النتائج للجمهور فيما يتعلق بتدقيق الجودة سيتم استخدام التغذية الراجعة لتحسين أداء المؤسسة وإعدادها لعملية الاعتماد أما بالنسبة لإعلان نتائج التدقيق فهي اختيارية في الوقت الراهن.

وطن الذاكرة والحاضر

ربما يحمل الوطن قيمة أكبر من التي تحملها الروح في نفوس الأمم، الوطن الذي تفنى من أجله ليس الأنفس فقط وإنما العقول وعصارتها المنتجة

هذا الوطن الذي يصعب حصره في مكان جغرافي بعينه ، أو حيز ضيق بعينه،والذي يشمل التاريخ والرموز والذاكرة والطفولة والأمل والأحلام والأصدقاء ، يشمل كل تراب أو قطعة إسمنت أو شارع أو نخلة ، يشمل الضحك والبكاء والنوم، هذا الوطن الذي يشكل الحضن الذي لابد أن يبقى دافئا، وتنبض عروقه من خلال الذاكرة والواقع .

فكل الذين عاشوا خارج أوطانهم ، وجرتهم أقلامهم للكتابة، كان الوطن هو منبع هذه الكتابة ورحيقها وديدنها فكانوا بذلك يأخذون أوطانهم معهم ويعيشون فيها .

وهو يتحول بتحول الظروف،فالوطن بصورته القاحلة القديمة، رغم أن التطور العصري لم يطاله ويقربه ، إلا أنه كان يشكل في ذلك الوقت قيمة لمعاصريه ، وهذا ما نقرأه بجلاء في قصائد أبي مسلم البهلاني حين كان يعيش في زنجبار ويحن إلى وطنه .

والوطن الآن بكل ما حظي به من تقدم تقني وعمراني وتعليمي وصحي، هو كذلك يشكل قيمة لمعاصريه، وحنينا كل يعبر عنه بطريقته ودفئه.

إن الحس الوطني هو من يجعل الإنسان أمينا في حركته وحياته ، هو ما يجعله يعيش المشاركة ويعيش الحب مع نفسه ومع الآخر، هذا الإحساس هو المفرش الذي يمشي عليه الرضيع وهو يجر خطواته نحو الحياة ، وهو المعول الذي يرفعه الفلاح الشاب في الحقل، وهي العزيمة التي يزحف بها الموظف إلى عمله ، إن هذا الإحساس يجب أن يظل قويا حتى يبقى الوطن حضنا دافئا لكل الحياة بتناقضاتها الجميلة والفاترة ، بآمالها وأحلامها وهواجسها

كل ذلك يصب في الإحساس بالوطن واهب الحياة الأول ونبضها المرتعش بالجديد والمتجدد .

محمود الرحبي

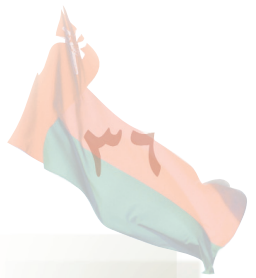

- بلغ عدد المستوعبين من طلاب اسر الضمان خلال العام الأكاديمي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (١٦٤٦) طالباً وطالبة

الجامعات الخاصة في المناطق تعزز التنمية

د.الربيعي : التعليم العالي الخاص يرفد قطاع العمل بالكفاءات والكوادر المؤهلة

أجرى اللقاء : أنور بن ناصر العبري

انطلاقاً من مبدأ الشراكة الوطنية بين القطاع الخاص والحكومة ، وفي إطار تشجيع الدولة للقطاع الخاص ليرتاد مجالات الاستثمار المختلفة ، جاءت التوجيهات السامية بدعوة القطاع الخاص لإنشاء جامعات وكليات ومعاهد عليا ، لسد احتياجات السلطنة من تخصصات محددة ووفق برامج تشرف عليها الحكومة ، منذ ذلك الحين يشهد التعليم العالي نموا سريعا في عدد مؤسسات التعليم العالي الخاص حيث وصل عددها إلى الآن ثلاث جامعات و تسع عشرة كلية خاصة ،، ملحق رؤى التقى بالدكتور سعيد بن حمد الربيعي مدير عام الجامعات و الكليات الخاصة ليسلط الضوء من خلال هذا اللقاء على أوضاع التعليم العالي الخاص في السلطنة .

النطق السامي

في سؤال حول الانجازات التي تحققت في مجال التعليم العالي الخاص في ظل احتفالات البلاد بالعيد الوطني السادس و الثلاثين يقول الدكتور سعيد : يسرنا بداية وباسم وزارة التعليم العالي وكل المنتسبين إليها أن نشيد بالنطق السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه - في مجلس عُمان مثمنين عالياً كلماته الحكيمة حول التعليم العالي بصفة عامة والتعليم العالي الخاص على وجه الخصوص.

ويعد نطقه السامي - رعاه الله- شعلة منيرة ونبراساً يضيء لنا مسيرة العمل المستقبلية في هذا القطاع المهم ، وسوف نعمل جادين على ترجمة مضامين الخطاب إلى آليات عمل نمكن بها أنفسنا إلى مزيد من الإخلاص والعطاء والمهنية العالية في الأداء، وتوجه بذلك الطاقات البشرية في الجامعات والكليات الخاصة إلى الاستجابة للنطق السامي واعتباره مصباحاً يهتدي به للارتقاء بالعمل الأكاديمي في هذه المؤسسات للأفضل والأحسن، وتثبت أنها وجدت لتكون علامة مميزة، وقاعدة راسخة لتقديم أرقى خدماتها لطلابها وكل المنتمين إليها مترفعة بذلك عن أية قيمة مادية ومؤكدة على القيمة الأخلاقية والواجب الوطني لخدمة أبناء عُمان وأجياله القادمة للإسهام في مسيرة التنمية الشاملة، مستجيبة بذلك لتلبية نداء القائد ومستلهمة من حكمته رسالتها ورؤيتها لمستقبل مشرق بالخير والعطاء.

وأن ما تحقق في التعليم العالي الخاص خلال فترة وجيزة من عمر الزمن يعتبر إنجازاً حقيقياً، إذ تمكن هذا القطاع وخلال عشر سنوات من تحقيق قفزات كبيرة تثبتها وتبرهن عليها الإحصاءات والأرقام، فمن حيث العدد توسعت أعداد الجامعات والكليات الخاصة من كلية واحدة عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى(٢٢) كلية وجامعة خاصة، ومن (١٥٠) طالباً وطالبة إلى ما يربو على (١٦٨٤٢) طالباً وطالبة خلال العام الجامعي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م. وأسهمت الجامعات والكليات الخاصة في المساهمة في تنمية الموارد البشرية التي تعد الثروة الحقيقة للوطن، فكل الثروات سوف تؤول للتلاشي والاضمحلال إلا العنصر البشري فهو باق ومستمر في النماء والعطاء، فهو مورد متجدد، وكلما ازداد صقلاً وعلماً ومعرفة تعاظم نضجاً وفكرا وعطاءا. ومخرجات مؤسسات التعليم العالي الخاصة أسهمت في رفد سوق العمل بالكفاءات والكوادر المتعلمة والمؤهلة، وأثبتت جدارتها وقدرتها على المنافسة وإثبات ذاتها. ولم يقتصر مد قطاعات العمل بالأعداد فقط وإنما كان هناك تنوع واسع في المجالات التخصصية في مختلف أنواع العلوم والفنون والمعرفة.

وانطلاقاً من دور مؤسسات التعليم العالي في المشاركة في خدمة المجتمع والبحث العملي، فإن الجامعات والكليات الخاصة لم تغفل عن ذلك بل جعلته جزءاً مهماً من أدوارها والتزامها في صميم رسالتها نحو المجتمع. فهذه المؤسسات تعتبر قلاع للعلم والنور، أينما حلت وأرست قواعدها كانت للمجتمع وأفراده نوراً يزيل الظلمة وينشر وهج الحياة المستنيرة، ولذا كان لهذه المؤسسات دور بارز في إحياء العديد من الفعاليات العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية، واستطاعت أن تتواصل مع المجتمع المحلي باعتبارها جزءاً منه وعلى عاتقها يقع القيام بواجبها في خدمة أفراده والتعاون مع مؤسساته وأطيافه.

ومن ناحية البحث العلمي، وبالرغم من حداثة المؤسسات التعليم العالي الخاصة إلا أنها وبحكم استقطابها لبعض الكفاءات الأكاديمية استطاعت أن تسهم في تقديم العديد من البحوث وأوراق العمل ونشرها في مجلات علمية عربية وعالمية محكمة، كما

عمل بعضها على استضافة فعاليات علمية تمثلت في بعض المؤتمرات والندوات المتخصصة والتي شارك فيها باحثون وأكاديميون من مختلف دول العالم.

ونظراً لتمثيل رؤساء الجامعات الخاصة في مجلس البحث العلمي فإن ذلك يعطيهم حافزاً أكبر لبذل المزيد من الجهد للمشاركة في البحث العملي وإنتاج المعرفة ونشرها بما يسهم في تقدم المجتمع ورفاهية أبنائه وتقدير المجتمع الدولي لإسهاماته وإنجازاته.

الاستثمار في التعليم العالي

وفي سؤال حول الاستثمار في التعليم العالي وكيف أن هذا الاستثمار خدم المجتمع العماني و قطاع العمل فية يقول : نعتقد أن الاستثمار في التعليم العالي يختلف كليا عن الاستثمار في أي قطاع آخر، إذ إن فلسفة ورؤية المستثمر ينبغي أن لا تكون مبينة على الربح أساسا للاستثمار، إذ إن المعروف أن التعليم الجيد وخصوصا في المجالات العلمية يكون مكلفا ويحتاج إلى مبالغ كبيرة لتهيئة البنية الأساسية وإعداد البيئة الملائمة للدراسة وإيجاد المناخ المناسب للطلاب والمنتمين للمؤسسة التعليمية. ولذا فإن فلسفة ورسالة التعليم العالي الخاص ينبغي أن تبنى على قيم وأسس رصينة تنطلق من وعي المستثمرين وإدراكهم بأنهم يتعاملون مع ثروة بشرية تمثل مستقبل الأمة وإعدادها يتطلب إعداد من البداية، وعليه ينبغي أن لا يعول المستثمر على الرسوم الدراسية لتحقيق عائدات مالية بل لا بد من وجود أذرع استثمارية أخرى داعمة للجامعات والكليات. ومن خلال تتبع ورصد التجربة العمانية في التعليم العالي الخاص يمكن القول بأن هذا القطاع ورغم حداثته إلا أنه تمكن أن يبرهن خلال السنوات الماضية ومن خلال ما توفرت

لديه من إمكانيات وما وصل إليه من نتائج المخرجات تمكن من إثبات ذاته وتحقيق نجاحات جيدة من خلال المخرجات التي تمكنت من المنافسة على فرص العمل المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص في داخل السلطنة وخارجها. ولا يقف دور مؤسسات التعليم العالي الخاصة في تقديم الخدمات التعليمية والإسهام في تخريج المتخصصين في مختلف فروع العلم والمعرفة وفي حقول جديدة لم تكن متوفرة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، بل إن لها دور مهم في نشر الوعي والثقافة والإسهام في تنمية المجتمع وخدمته عبر قنوات متنوعة ومتعددة.

تخصصات التعليم العالي

وعند سؤالنا عن ماهية التخصصات النوعية التي استوعبتها مؤسسات التعليم العالي الخاصة يقول: تقدم مؤسسات التعليم العالي الخاص طيفاً واسعاً من التخصصات والبرامج التي تخدم متطلبات التنمية وقطاعات العمل المختلفة. ونتيجة لاستقلالية مؤسسات التعليم العالي لخاصة من النواحي الإدارية والمالية والأكاديمية ورغبتها في تقديم الأفضل لطلابها وحرصها على المنافسة الشريفة فإن ذلك وفر لها قدراً من المرونة والرصانة في تنويع برامجها وتعتبرها وتطويرها بصورة مستمرة لتواكب متغيرات العصر ولتمكين الطلبة من اكتساب المهارات والكفايات المهنية التي تحتاجها لبيئة العمل، وعطفاً على ذلك نجد أن الجامعات والكليات الخاصة تقدم برامج متعددة كثير منها غير موجود في مؤسسات التعليم العالي الحكومية وتركز بشكل أساسي على التقنيات الحديثة في مجال البرمجيات والشبكات والحاسبات، وفي التخصصات الهندسية الدقيقة التي ما زال قطاع العمل المحلي والإقليمي والعالمي في حاجة ماسة إليها، أو إلى جانب ذلك هناك اهتمام بتقديم التخصصات الطبية في مجال الطب العام وطب الأسنان والصيدلة والتمريض، وتخصصات نادرة في العلوم البحرية وعلوم التصميم والإعلام والدعاية والسياحة، هذا بالإضافة إلى العلوم الإدارية والمالية والموارد البشرية واللغات وغيرها من التخصصات الأخرى.

الجامعات و الكليات الخاصة في المناطق

وحول النظرة إلى تجربة إنشاء الجامعات والكليات خاصة في المناطق خارج مسقط يقول: نعتقد أن تواجد مؤسسات التعليم العالي في مسقط حكومية وخاصة وصل إلى مرحلة الاكتفاء وأن التوسع والانتشار ينبغي الآن أن ينتقل إلى خارج محافظة مسقط إذ إن إنشاء الجامعات والكليات في المناطق والولايات من شأنه تعزيز التنمية في جوانبها المتعددة الثقافية والعلمية والاجتماعية إلى جانب العائد الاقتصادي والمتمثل في الحاجة إلى العديد من الخدمات التي عادة يقوم بتوفيرها القطاع الخاص فالمعلوم أن مؤسسات التعليم العالي وخصوصاً الجامعات تستقطب أعضاء هيئات التدريس والموظفين والطلبة من أماكن وبلدان متعددة لا بد من توفير المستلزمات والخدمات الضرورية لهم، ومن جانب اقتصادي فإن ذلك يسهم بلا شك في زيادة النمو والطلب على الخدمات بكل أنواعها وأشكالها. وهناك تجارب عربية ودولية تشير إلى أن مدناً قامت وحواضر بزغت على أثر إنشاء الجامعات وصاحبها وجود منشآت خدمية وصناعية وإنتاجية والشواهد في عُمان تدلل أيضاً أن للجامعات الخاصة مشهد مماثل ولربما تكون الصورة أكثر وضوحاً وشأناً عندما تبدء بعض الجامعات في إنشاء صروحها الخاصة في مناطق و ولايات السلطنة المختلف. كما أن وجود الجامعات في المناطق يسهل عملية اندماجها ومشاركتها مع القطاعات الأخرى وخصوصاً الصناعية والإنتاجية والدخول في مشاريع بحثية مشتركة والعمل على التعاون في خدمة المجتمع بفضل ما يتوفر لهذه الجهات من موارد مالية وما يتوفر للجامعات من كفاءات وقدرات عقلية تساعد على التكامل لتنفيذ مشاريع مشتركة تصب في خدمة الفرد والمجتمع.

ولذ فإن التوجه القادم ينبغي أن ينسجم مع التوجيه السامي الذي ورد في نطق ولي الأمر بأن يكون إنشاء الجامعات في المناطق تحقيقاً لمبدأ التنمية الشاملة وتعزيزاً لمكانة المدن العمانية العريقة لتستعيد أمجادها ودورها العلمي وريادتها المعرفية والثقافية. وتكون عامل استقرار وجذب للمواطن والمقيم بفضل ما يتوفر فيها من عوامل الحياة العصرية وتمزج عبق الماضي العريق بالحاضر المشرق.

علاقات التعليم العالي

وفي سؤال عن نوعية العلاقات التي تربط مؤسسات التعليم العالي الخاص في السلطنة مع مؤسسات التعليم العالي في الدول الشقيقة والصديقة يقول: حرصا من وزارة التعليم العالي على تقديم نوعية جيدة من التعليم العالي، فقد عملت على تشجيع جميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة على الارتباط والتعاون مع الجامعات العربية والعالمية المعروفة والمرموقة وذلك لضمان جودة البرامج المقدمة في الجامعات والكليات الخاصة العمانية. ومن هنا يلاحظ أن هذه المؤسسات سعت أن ترتبط مع جامعات عالمية في مختلف دول العالم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وألمانيا وجمهورية الهند وبعض الدول العربية محاولة أن تستفيد من التجارب المتقدمة وتنقل المعارف والخبرات الموجودة فيها إلى أرض السلطنة. ونعتقد أن هذه الخطوة أعطت دفعة قوية للجامعات والكليات الخاصة وساعدتها على التمكن والمحافظة على مستويات عالية من الجودة والنوعية وتقديم برامج متنوعة لم تكن موجودة في السابق وهي مطلوبة بشدة في السوق المحلي والإقليمي وكذلك العالمي وهذا بدوره يحقق الاعتراف العالمي بالشهادات والدرجات العملية الممنوحة للطالب الدارس في الجامعات والكليات الخاصة في السلطنة، كما يسهل عليه الحصول على فرص العمل سواء داخل السلطنة أو خارجها. كما وأن هذا النوع من الارتباط والتعاون مع الجامعات العالمية سوف يسهم بمشيئة الله تعالى في الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال البحث العلمي وهذا ما نأمل أن تشهده المرحلة القادمة بإذنه تعالى وتوفيقه.

ورغم التكاليف التي قد تتحملها الجامعات والكليات الخاصة لارتباطها مع الجامعات العالمية إلا أن ذلك كان له عائد إيجابي في بناء سمعة طيبة مرموقة ووضع نظام رصين للتعليم العالي الخاص في السلطنة، تمكن وفي خلال فترة وجيزة من الانتشار والتوسع وبناء الثقة في مؤسساته محليا وإقليميا ودوليا وهذا ما يبرهن عليه وجود الكثير من الطلبة من خارج السلطنة للدراسة هنا في السلطنة وتوافد عدد من المستثمرين من خارج السلطنة للعمل في هذا القطاع الواعد.

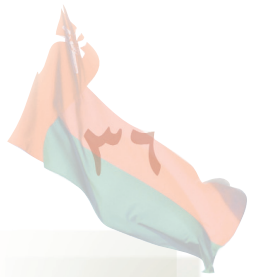

الشبكة العمانية تختار مرشحيها

أنهت مؤخرا الشبكة العمانية للجودة بنجاح عملية الترشيحات لإختيار اللجنة التنفيذية من بين أعضاء الشبكة وذلك في اجتماعها الأول بعد حلقة العمل التي استضافتها كلية عمان للسياحة والتي كانت بعنوان (إدارة المخاطر). و نوقشت خلال الاجتماع عدد من المواضيع المهمة المتعلقة بمستقبل اللجنة وادارتها و تنظيم أعمالها وقد تم خلال الإجتماع اختيار كل من رئيس اللجنة والمنسق وأمين الصندوق. وفي هذا الإطار تم اختيار الدكتور عصام نجيب الفقهاء، عميد كلية عمان للإدارة و التكنولوجيا ليكون رئيسا للجنة التنفيذية للشبكة العمانية للجودة. بينما تم اختيار الدكتور توماس هيمنج، مساعد عميد كلية عمان الطبية للشؤون الأكاديمية والطبية ليكون منسقا للجنة و لتكون مهمة أمين الصندوق للدكتور حسين اللواتي، مدير دائرة الدراسات الجامعية بكلية الدراسات المصرفية والمالية.

بالإضافة إلى ذلك ناقشت اللجنة التنفيذية أهمية القيام بتصميم شعار خاص بالشبكة يعبر عن أنشطتها و دورها في تطوير جودة التعليم العالي في السلطنة. كما أوضحت اللجنة ضرورة الإسراع بفتح حساب خاص للشبكة في أحد البنوك المحلية بالسلطنة بالتنسيق مع المديرية العامة للشؤون الإدارية و المالية بوزارة التعليم العالي .

المشاركة في الزيارة الطلابية

كتب : سلطان العزري

يشارك طلبة الكليات التطبيقية الزيارة الطلابية العشرين لطلبة جامعات ومؤسسات التعليم العالي وذلك خلال الفترة١٨ – ٢٢ /١١/ ٢٠٠٦م) التي تنظمها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية ويشتمل البرنامج على زيارة مجموعة من المؤسسات الرسمية بالمملكة وزيارة المرافق السياحية والمعالم التراثية والتاريخية وزيارة مؤسسات التعليم العالي كالجامعة المضيفة كما يشتمل البرنامج على العديد من الفعاليات المشتركة بين الطلبة المشاركين بالزيارة الطلابية ويضم وفد الكليات التطبيقية ستة طلاب من مختلف الكليات ورئيسا للوفد .

الجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالي قد نظمت الزيارة التاسعة عشرة لطلبة جامعات ومؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العام الماضي .

روبن هود يجتاح جامعات بريطانيا

يتوقّع أن يجتاح روبن هود الجامعات البريطانية، بعد أن أصبح مادة دراسية جديدة في برنامج لنيل شهادة الماجستير، بعدما تخطّت شهرته غابة شيروود الشهيرة في بريطانيا. وسوف تدرج جامعة نوتينغهام أول برنامج لدراسة الماجستير في العالم، يتناول الاختصاص فيه موضوع أسطورة روبن هود وعصابة رجاله المرحين.

وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية أنه من ضمن برنامج دراسات روبن هود الذي يمتد لعام كامل، فإن الطلاب سيدرسون وثائق ومخطوطات من القرن الخامس عشر ميلادي لتقديم أطروحتهم عن وضع الخارجين على القانون في المجتمع الإنكليزي

مرافئ

قابوس الإنسان

كتب لعمان أن ترى النور في يوم الثامن عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٤٠ بمولد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ليكون لهم أغلى هدية عرفها التاريخ العماني المطرز بالبطولات والأمجاد ، فكانت صلالة النصر على موعد سرى في النفوس المطمئنة بمقدم جلالته وقد اهتم جلالته بالتعليم في بلاده وأطلق عنان أفكاره ليكون التعليم في بداية المسيرة المظفرة ولو تحت ظلال الأشجار ، وها هو جلالته يؤكد على أهمية التعليم الجامعي في نص خطابه السامي بمجلس عمان ليحظى القطاع الخاص باهتمام جلالته في هذا المجال حيث أصبح التعليم في المرحلة الجامعية خطوة تقتضيها متطلبات التنمية هكذا هو فكر القائد المفدى الذي ينظر إلى المواطن بحنان الأب وعطف الأبوة فكان شغله الشاغل على مدى مسيرة العهد الميمون أن يحظى المواطن بكل الرعاية و الاهتمام من قبل حكومته فإذا بقطار التنمية يخترق كل الطرق المؤدية الى حيث يقطن المواطن فلم تكن قمم الجبال العاتية مانعا من إنشاء المشاريع التنموية بالرغم من التحديات و الصعوبات التي تكتنف مرحلة الإنجاز و التكلفة المالية المضاعفة كما ذهبت إلى عمق الصحراء مخترقة الكثبان الرملية دون كلل في توصيل تلك الخدمات إينما كانت وتحت أي ظرف كان

لقد كانت رؤية جلالته منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد قائمة على ثوابت معينة رسمت النهج الداخلي القائم على المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات وخارجيا نشرت المحبة و الوئام وأقامت علاقات حسن الجوار و الصداقة مع كافة الشعوب إقليميا ودوليا من مبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤنها الداخلية وهكذا اتضحت حكمة النهج وسلامة الخطى للوصول إلى درب السلام فالسلطنة قامت على أسس متينة لم تضعضعها هواجس الزمن كانت خير معين مع القريب و البعيد في وأد الشقاق وتجاوز المحن والعثرات فكان جلالة القائد خير صديق لكافة الزعماء و الساسة الكبار لانه صاحب مبادئ ثابتة لا تتغير بالأهواء ، لقد منحت الرؤية الثاقبة لجلالة السلطان المعظم الثقة في أن تطور مسيرة عمان خطوة خطوة وهي تؤمن لها مسار ناهضا بالفكر لتسير في النهج الصحيح دون الحاجة إلى التهويل و القفز حتى حققت البلاد مكانة مرموقة وقد حظيت بعلاقات متينة مع كافة شعوب العالم بل تعتبر الدولة الوحيدة التي لا تشوب علاقاتها مع الدول الأخرى أي نزاعات أو خلافات وذلك منبعة سياسية حكيمه تعي مجريات الأمور و متطلباتها لما يكفل علاقات متبادلة تقوم على مبدأ الاحترام المتبادل كما أن نظرة جلالته ومشاركة المواطن في مسيرة البناء و التنمية جعلته أي المواطن يفاخر دوما بالولاء و العرفان للمقام السامي لجلالة السلطان المعظم االتي كفلت الرخاء و الاستقرار.

سيف بن زاهر العبري

تم تدشين مركز القبول الموحد بمؤسسات التعليم العالي خلال عام ٢٠٠٥م .

إعداد : دائرة التوعية العلمية بوزارة التعليم العالي email : press@mohe.gov.om

التصميم والتنفيذ والإخراج: الإشراف الصحفي: فهمي بن خالد الحارثي
العمانية للإعلان والعلاقات العامة Email: omaniya3@omantel.net.om
هاتف: ٢٤٦٩٣٢٩١ ، ٢٤٦٩٩٥٨٢ ، ٢٤٦٠٤٤٧٧ ، فاكس: ٢٤٦٩٩٤٦٧

مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان